

المعلومات المضللة تجارة رائجة في المواسم الانتخابية الأوروبية

الأحزاب السياسية المحلية غالباً ما تكون مصدراً للمعلومات المضللة



نتيجة الأخبار الكاذبة تنعكس على حياة المواطنين

اتهام العديد من قادة الاتحاد الأوروبي بالتلاعب. في العام الماضي، تم توجيه انتقاد علني للحزب الحاكم في المجر بسبب ملصق في حملته الانتخابية يحمل رئيس المفوضية الأوروبية السابق جان كلود يونكر المسؤولية عن الهجرة الجماعية.

استخدام البيانات الشخصية من أجل الحملات الانتخابية، حيث تصل الغرامة إلى 5 بالمائة من ميزانيتها السنوية. ومع ذلك، لا تزال معالجة القضية في أيدي الحكومات الوطنية دول الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، وجرى

ويدرك الاتحاد الأوروبي التهديد المحلي، لكن أنواته تبدو محدودة. هناك نظام إنذار سريع لتبادل المعلومات بشكل أفضل عبر الحدود. والاتحاد الأوروبي لديه القدرة الآن على تخريم الأحزاب السياسية الأوروبية التي يتضح أنها تسيء

منصات ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث اتهموها بالتواطؤ لفشلها في فحص المحتوى الذي تجني منه المال. وحققت كل من فيسبوك وتويتر وغوغل تقدماً محدوداً في معالجة المشكلة بعد التوقيع على مدونة قواعد سلوك طوعية تلزمهم بحذف الحسابات الوهمية، من بين أشياء أخرى، حسبما ذكرت المفوضية الأوروبية في أكتوبر. لكن دراسة حديثة من مجموعة تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أظهرت أن التجارة في مواقع التواصل الاجتماعي تزدهر، حيث إنه مقابل 300 يورو، كان من الممكن شراء نحو 50 ألف إعجاب زائف، مثل المشاركات أو التعليقات أو مشاهدات الفيديو.

وتم ضبط رئيسين لم يتم كشف هويتهم وهما يشترتان مثل هذه المشاركات، بالإضافة إلى 52 صفحة حكومية وسياسيين من الولايات المتحدة وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد تنبيهها إلى الحسابات الوهمية، تركت منصات التواصل الاجتماعي الحسابات قائمة في الغالبية العظمى من الحالات. وخلص مؤلف الدراسة إلى أن "التنظيم الذاتي (لمواقع التواصل الاجتماعي) لا يعمل". وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الأوروبية في شهر مايو، أعرب سياسيون عن قلقهم من أن التضليل، وغيره من أساليب التدخل الخارجي الأخرى، يمكن أن يثني الناخبين عن التصويت، أو حتى يشوه النتيجة. وفي الواقع، لاحظت فرقة العمل زيادة طفيفة فقط في النشاط.

وبدلاً من ذلك، أشار تحليلهم للانتخابات إلى اتجاه آخر، وهو أن الكثير من المعلومات المضللة ينبع الآن من داخل الاتحاد الأوروبي. ويعد خبراء آخرون هذه النتائج. وقال الأستاذ ريد من منظمة "فرست دراфт" البريطانية لتدقيق الحقائق وشفافية وسائل الإعلام، إن ما يثير القلق بشكل خاص، هو المحتوى المضلل الذي يهدف إلى إثارة الاستياء ضد المهاجرين. وعلى سبيل المثال، تم نشر مقطع فيديو مروع في جميع أنحاء أوروبا لرجلين يتقاتلان في الفترة التي سبقت انتخابات الاتحاد الأوروبي، بهدف إظهار

أنهما من المهاجرين، بينما كان القتال في الواقع من مواطني الاتحاد الأوروبي. وأوضح "نحن نرى هذا مساراً وتكراراً". وأشار ريد إلى أن الأحزاب السياسية المحلية غالباً ما تكون مصدراً للمعلومات المضللة. ففي أحد التحليلات، تعرض ما يقرب من 90 بالمائة من إعلانات انتخابات حزب المحافظين على موقع فيسبوك للتدقيق من جانب مدققي الحقائق. ويعترف مسؤول في الاتحاد الأوروبي على راية يعمل فرقة العمل أن هذا الأمر قد يكون صعباً. وتساءل "الذي يجعل نشر وجهة نظر تضليلية وليس مجرد رأي بسيط، هو إذا كان عنصر فاعل ينوي 'التلاعب' عن طريق الذهاب إلى الفضاء العام دون التطور العضوي للنقاش".

تتراشق الدول الغربية وروسيا الاتهامات حول مسؤولية كل من الطرفين عن نشر أخبار ومعلومات مضللة لخدمة المصالح التجارية والسياسية والإضرار بالطرف الآخر، فيما تؤكد التقارير والدراسات أن تجارة المعلومات المضللة ناشطة حتى لدى الأحزاب السياسية في الاتحاد الأوروبي وروسيا على حد سواء.

بروكسل - "غريتا تونبرغ أعلنت الحزب على الرجال البيض"، "كيف خطمت لمنح شبيه جزيرة القرم للولايات المتحدة كمنظمة"، "الحكومة الأميركية تحاول القضاء على المسيحية"، هي عينة من سيل لعناوين الأخبار الكاذبة التي تنتشرها حسابات اجتماعية أو مواقع إلكترونية أغلبها مؤيدة للكرملين، واكتسفتها قاعدة بيانات تابعة للاتحاد الأوروبي مخصصة للمعلومات المضللة. ويؤكد مسؤول أوروبي، أن الأصوات المؤيدة للكرملين لا تزال أكبر مصدر للمحتوى المتلاعب به الذي يستهدف الدول الأوروبية.

وقبل أربعة أعوام، دقت عواصم الاقتصاد الأوروبي ناقوس الخطر بشأن تدفق موجة من المحتوى العائلي المؤيد للكرملين عبر منصات شبكية الإنترنت، خصوصاً أنه من المستحيل إقصاء هذا المحتوى من مصادر، التي لا تعد ولا تحصى، سواء من شبكات إعلامية مدعومة من الدولة مثل "آر تي" و"سبوتنيك" أو من نشطاء يعملون بشكل مستقل.

الأستير ريد: ما يثير القلق بشكل خاص هو المحتوى المضلل الذي يهدف إلى إثارة الاستياء من المهاجرين

وكلف القادة الأوروبيون فريقاً صغيراً من مسؤولي الاتحاد الأوروبي مهمة توثيق وفضح الإدعاءات الكاذبة. وتكشف النتائج في قاعدة بيانات "EUvsDisinfo"، التابعة للاتحاد الأوروبي، المعلومات المضللة.

ولا يقتصر تأثير هذه المعلومات المضللة، على الاتحاد الأوروبي فقط، إذ إنها تشكل أيضاً مشكلة كبيرة في الهند وعملاً رئيسياً في تاجيج التوتر الديني في جميع أنحاء العالم.

وفي عام 2015، كشف صحفيون في روسيا مكاتب لعاملين تم التعاقد معهم لإصدار تعليقات ومنشورات، وتعرف أيضاً "وكالة أبحاث الإنترنت" التي تديرها شخصيات مرتبطة بالكرملين، باسم مزرعة متصيدي سان بطرسبرغ

إيران تستغل الأزمات السياسية لكتم أصوات الصحافيين

اعتقال بحق رئيس تحرير وكالة أنباء خبر أون لاين بسبب نشره مقالا على موقع الوكالة أهان فيه الجنرال قاسم سليماني. وكانت الوكالة نشرت في موقعها الرسمي أن أسعار النفط ترتفع في الأسواق الدولية بعد مقتل الجنرال قاسم سليماني، دون أن تصف فيها الأخير بـ"الشهيد".

السلطات القضائية أصدرت مذكرة اعتقال بحق رئيس تحرير وكالة «خبر أون لاين» بسبب نشره مقالا أهان قاسم سليماني

واعتبرت وسائل الإعلام المتشددة في إيران وصف سليماني بـ"القتيل" إهانة، مشيرة إلى أنه "شهير"، فيما سارعت الوكالة الإيرانية إلى حذف الخبر بعدما تلقت موجة انتقادات من الإيرانيين.

ووكالة خبر أون لاين تابعة وممولة من رئيس البرلمان علي لاريجاني ويرأس تحريرها الصحافي الإيراني "حسين واحدي بور". وتحتل إيران المرتبة 179 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2019 الصادر عن مراسلون بلا حدود.

الإنسانية والمهينة لسجناء الرأي، بمن فيهم الصحافيون والمواطنون، تشكل انتهاكاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي تعد إيران طرفاً فيه". كما اعتقلت السلطات الإيرانية، مساء الإثنين، أربعة مواطنين في مدينة شهر رضا التابعة لمحافظة أصفهان وسط البلاد، بتهمة "إهانة قاسم سليماني" الذي لقي مصرعه بغارة أميركية فجر الجمعة الماضي، قرب مطار بغداد الدولي في العراق.

ونقل موقع "سينا خير" المحلي، عن أمير حسين رزاق زاده، المدعي العام لمدينة شهر رضا، قوله إنه تم اعتقال أربعة أشخاص بتهمة إهانة قاسم سليماني، الذي قتله الولايات المتحدة مؤخراً في العراق. وحذر زاده مستخدمي الإنترنت في إيران من توخي الحذر بشأن تعليقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ضد سليماني، مؤكداً أن "إهانة الأخير تعتبر تطاولاً على المقدسات ويعاقب عليها القانون".

والجمعة الماضية، أصدرت السلطات القضائية مذكرة اعتقال بحق رئيس تحرير وكالة أنباء "خبر أون لاين" بتهمة إهانة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني. وقالت وكالة أنباء "تسنيم" الإيرانية، إن "السلطات القضائية أصدرت مذكرة

ديسمبر 2018 بالسجن 12 سنة وتسعة أشهر بتهمة "إهانة النظام القضائي وممليها"، وتقول عائلتها ومحامياها إنها تعاني من عدة أمراض وهي في حالة صحية سيئة للغاية.

وقال رضا مويني، رئيس مكتب إيران/ أفغانستان في "مراسلون بلا حدود"، "يجب على جافيد رحمن، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، التدخل بشكل عاجل". وأضاف "بيان المعاملة

لحالة قلبها، مطلع يناير الجاري، بعد شهر من الإنتظار. ولكن بدلاً من نقلها إلى وحدة أمراض القلب، تم نقلها إلى مستشفى للأمراض النفسية. ولم يتم نقلها مؤخراً إلى سجن إيفين إلا بعد الاحتجاجات الشديدة والمقاومة.

وشهيد، هي أيضاً ناشطة في مجال حقوق المرأة ومستشارة سابقة للسياسي الإصلاحية مهدي كروي، اعتقلت في يونيو 2018 وحُكم عليها في



نرجس محمدي تدفع ثمن الكلمة في السجن

نرجس محمدي في سجن إيفين سيء السمعة بطهران، عندما طالبت ببقاء محاميتها في 25 ديسمبر الماضي، لكنها تفاجت بمدير السجن غلام رضا زاي وممثلاً لوزارة الاستخبارات، أخبروها بأنها ستنقل إلى سجن زنجان، على بعد 300 كيلومتر شمال غرب طهران. وحين اعترضت، بدأ مدير السجن والحراس يضربونها بشدة ثم نقلوها في سيارة إسعاف سجن زنجان.

وتحدثت محمدي في رسالة مفتوحة من سجن زنجان، عن ما حصل، وهو ما يؤكد تقرير الطبيب الشرعي بأنها أصيبت برضوض وكدمات أخرى، إلا أن إدارة سجن إيفين والمتحدث باسم وزارة العدل ينفيان الاعتداء عليها.

ومحمدي البالغة 47 عاماً، المتحدثة السابقة باسم مركز المدافعين عن حقوق الإنسان في إيران، محتجزة منذ مايو 2015 وتقضي عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات. بتهمة الدعاية المناهضة للحكومة، وعضوية الجماعة المحظورة المعارضة لعقوبة الإعدام، والتواطؤ ضد الأمن القومي.

وقال "مراسلون بلا حدود" إن القائمة الطويلة للصحافيين الذين تعرضوا للمعاملة اللاإنسانية والإهانة في سجون إيران، تضم أيضاً بهنغامة شاهيدي، المحتجزة منذ 18 شهراً، وكان من المفترض أن تكون قد نقلت من سجن إيفين إلى مستشفى لإجراء فحوص